A

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/899/Add.1
23 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البندان ٨ و ٩٤ (ج) من جدول الأعمال

**إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال**

**المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية**

**رسالة مؤرخة ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة**

إلحاقا برسالتي المؤرخة ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧ (A/51/899)، نود أن نطلب تأجيل إعادة فتح باب المناقشة حول البند الفرعي (ج) من البند ٩٤ من جدول الأعمال قصد النظر في مشروع القرار الوارد في المرفق الثاني للخطاب المذكور، وذلك بالنظر إلى مضمون الرسالتين اللتين أتشرف بإرفاقهما طيه، وأعتقد أنهما غنيتان عن التعليق (انظر المرفقين الأول والثاني).

وسأغدو ممتنا إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) رامون إسكوفار - سالوم
السفير
الممثل الدائم

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة إلى نائب الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة من نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أكتب إليكم طالبا أن تنظروا في سحب طلبكم إعادة فتح باب البحث في البند الفرعي (ج) من البند ٩٤ من جدول الأعمال، المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي" - وفقا لما ورد بيانه في رسالتكم المؤرخة ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧ - في الجلسة العامة الثامنة والتسعين للجمعية العامة، في دورتها المستأنفة الحادية والخمسين. فمع إقرار الولايات المتحدة بشواغلكم فيما يتصل بمشروع القرار A/50/L.71، حسبما ورد بيانه في رسالتكم، إلا أننا لا نعتقد أن مناقشة هذا البند في الجمعية العامة في هذا الوقت تعد أمرا ملائما، نظرا لأن الخلاف لا يزال قائما حول هذه القضية بين الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتعريفات والتجارة (الأونكتاد).

وخلال فترة العامين تقريبا التي انقضت منذ تقديم مشروع القرار A/50/L.71 من منطلق وحيد متمثل في رغبة فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية - كما كان يسمى آنئذ - في تغيير اسم الفريق إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياساتها، انعقدت الدورة التاسعة للأونكتاد، وأسفرت وثيقتها الخصبة المعنونة "مشاركة في سبيل النمو والتنمية" عن إعادة هيكلة أساسية للآليات الحكومية الدولية للوكالة. إلا أن تفسيرات الأعضاء لهذه الوثيقة لا تزال متباينة، ولا يزال يوجد خلاف بينهم حول قضايا أساسية تتعلق باستمرار وجود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياساتها بعد ميدراند؛ وبما إذا كان هذا الفريق - إذا استمر في الوجود - يبقى مرتبطا على أي وجه بالأونكتاد؛ وبما إذا كان - في حالة ارتباطه بالأونكتاد - يتخذ موقعه خارج نطاق العملية الفاصلة الخاصة بإعادة الهيكلة وبالإصلاح وبحدود العمليات الحكومية الدولية التي اتفق عليها وزراء الدول الأعضاء بالإجماع في ميدراند. ومن الجلي أن الحاجة تقتضي التوصل إلى حل بشأن هذه المسائل بين الدول الأعضاء في الأونكتاد.

لذلك تطلب الولايات المتحدة من فنزويلا سحب طلبها إعادة فتح باب البحث في مشروع القرار المذكور في الجمعية العامة إلى أن تجري الدول الأعضاء في الأونكتاد مزيدا من المشاورات بغية حل هذه القضايا الخلافية.

(توقيع) سيث وينيك
نائب ممثل الولايات المتحدة في
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧ موجهة إلى الممثل الدائم لزامبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ورئيس مجلس التجارة والتنمية من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، والتي طلبتم فيها، باسم أعضاء مجلس التجارة والتنمية، أن نقدم مرة أخرى إلى الجمعية العامة للنظر مشروع قرار منقح بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد العادلة موضوع الموافقة المتعددة الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

وقد شرعنا في الاستجابة لطلبكم في ١٤ أيار/ مايو، بتوجيه رسالة إلى رئيس الجمعية العامة نطلب فيها إعادة فتح باب البحث في بند جدول الأعمال ذي الصلة، كي تنظر الجمعية العامة في مشروع القرار (انظر الوثيقة A/51/899). غير أننا تلقينا أمس رسالة من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يطلب منا فيها سحب الطلب المذكور، عارضا وجهة نظر مؤداها أن بحث هذا البند في الجمعية العامة في هذا الوقت لن يكون ملائما، نظرا لاستمرار وجود خلاف بين الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتعريفات والتجارة حول الجوانب الأساسية لهذه المسألة. وأرفق لكم طي هذا نسخة من الرسالة المذكورة للرجوع إليها.

وبناء على ما تقدم، ونظرا لأن فنزويلا، بصفتها رئيسا لمؤتمر الاستعراض، لا تملك إلا تقديم مشروع قرار يستند إلى توافق الآراء بين الدول المشاركة، فإننا سنطلب من رئيس الجمعية العامة تأجيل النظر في طلبنا. ونحن نود الآن أن نعيد إحالة المسألة إليكم، وأن نقترح، كما أشار ممثل الولايات المتحدة، اضطلاع أعضاء الأونكتاد بمزيد من المشاورات من أجل حل القضايا الخلافية، آملين توصلهم إلى اتفاق بهذا الصدد.

ونظرا لأنه سيغدو أمرا متزايد الصعوبة أن يمكن عرض هذا الموضوع على الجمعية العامة قبل اختتام دورتها المستأنفة الحادية والخمسين، فإننا نقترح كذلك أن تنظروا في إمكان تناول هذه المسألة في الدورة التالية لمجلس التجارة والتنمية، وإدراجها في تقريركم السنوي إلى الجمعية العامة. أما إذا ظللتم ترون أن من الملائم أن تتناول الجمعية العامة مباشرة هذا الموضوع، فإن ثمة سبيلا آخر ممكنا للتصرف، يتمثل في قيام الوفود المعنية بطرح مشروع القرار على الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عندما تتناول اللجنة الثانية من جديد البند المعنون "التجارة والتنمية".

(توقيع) رامون إسكوفار - سالوم
السفير
الممثل الدائم

- - - - -